الأمم المتحدة

A/74/930–S/2020/588

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
25 June 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والسبعون
البند 83 من جدول الأعمال
سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

رسالة مؤرخة 23 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلَيْن الدائمَيْن للاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل طيه نص إعلان الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية بشأن تعزيز القانون الدولي، الذي وقّعه في موسكو في 16 حزيران/يونيه 2020، وزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرغي لافروف، ووزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، محمد جواد ظريف (انظر المرفق).

وسنكون ممتنين لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 83 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مجيد **تخت روانجي**
الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية

(توقيع) فاسيلي **نيبنزيا**
الممثل الدائم للاتحاد الروسي

090720 070720 20-08407 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 23 حزيران/يونيه 2020 الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثليْن الدائميْن لجمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والروسية]

إعلان الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية بشأن تعزيز القانون الدولي

1 - يكرر الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية تأكيد التزامهما التام بمبادئ القانون الدولي على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة وإعلان عام 1970 بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وتشكل مبادئ القانون الدولي حجر الزاوية لإرساء علاقات دولية عادلة ومنصفة يكون من سماتها التعاون المفيد للجميع، وإيجاد حيز مشترك من الأمن المتكافئ وغير القابل للتجزئة والتعاون الاقتصادي.

2 - ويتفق الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية في الرأي القائل بأن مبدأ المساواة في السيادة بين الدول أمر فائق الأهمية لتحقيق الاستقرار في العلاقات الدولية. وتتمتع الدول بحقوقها على أساس الاستقلالية وعلى قدم المساواة مع بعضها البعض، وتضطلع بالتزاماتها ومسؤولياتها على أساس الاحترام المتبادل. وللدول الحق في المشاركة في سنّ القانون الدولي وتطبيقه على قدم المساواة، ويقع على عاتقها الالتزام بالامتثال للقانون الدولي بحسن نية وبطريقة متماسكة ومتسقة.

3 - ويعيد الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية تأكيد المبدأ القاضي بضرورة امتناع الدول عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، ويدينان بالتالي التدخلات العسكرية الانفرادية.

4 - ويؤيد الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية تأييدا تاما مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول ويدينان أي تدخل من جانب الدول في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول الأخرى بهدف إحداث تغيير في الحكومات الشرعية، باعتباره انتهاكا لهذا المبدأ.

5 - ويعتبر الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية أن أي عمل أو محاولة بأي شكل كان أو تحت أي ذريعة كانت لزعزعة أو تقويض استقرار دولة أخرى أو أي من مؤسساتها يشكل انتهاكا لهذا المبدأ.

6 - ويدين الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية تطبيق الدول قانونها الوطني خارج حدودها الوطنية بما لا يتفق مع القانون الدولي، باعتباره مثالا آخر على انتهاك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

7 - ويعتبر الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية أن ما يصب في مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول هو حقها السيادي وغير القابل للتصرف في تحديد نظامها السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وتطوير علاقاتها الدولية وممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية وفقًا لإرادة شعبها، دون تدخل أو تحرش أو تخريب أو إكراه أو تهديد من الخارج بأي شكل من الأشكال.

8 - ويعيد الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية تأكيد مبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ويعربان عن اقتناعهما الراسخ بضرورة أن تقوم جميع الدول بتسوية منازعاتها عن طريق وسائل وآليات تسوية المنازعات التي اتفقت عليها خدمَة للهدف المتمثل في تسوية المنازعات بطريقة سلمية وفقا

للقانون الدولي الساري، ما يؤدي إلى تخفيف حدة التوترات وتعزيز التعاون السلمي. ومن الأهمية الفائقة بمكان، للحفاظ على النظام القانوني الدولي، أن تستند جميع وسائل وآليات تسوية المنازعات إلى الموافقة وأن تُستخدم بحُسنِ نيةٍ وبروح التعاون، وألا تتقوَّض أغراضها بفعل الممارسات التعسفية.

9 - ويتفق الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية في الرأي القائل بأن تنفيذ مبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالميًا بحسن نية يحول دون تطبيق المعايير المزدوجة أو فرض بعض الدول إرادتها على دول أخرى، ويعتبران أن فرض التدابير القسرية الانفرادية، المعروفة أيضا باسم "الجزاءات الانفرادية"، هي مثال على هذه الممارسة. كما أن التدابير القسرية الانفرادية، لاسيما التي تتخذ شكل إجراء اقتصادي قسري، تستهدف أيضا الفئات التي تعيش في أشد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية هشاشةً. وبالتالي، يجب على جميع الدول أن تمتنع عن اتخاذ وتطبيق أي تدابير قسرية انفرادية لأنها تعوق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحقيقًا كاملاً، وتؤثر سلبًا على التمتع بجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية والتجارة والاستثمار.

10 - ويدين الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره باعتباره تهديدا عالميا للسلم والأمن الدوليين يقوض النظام الدولي القائم على القانون الدولي، ويكرران التأكيد على عدم ربط الإرهاب بأي دين، أو جنسية، أو جماعة عرقية، أو حضارة، وعلى أن أعمال الإرهاب هي أعمال إجرامية ولا مبرر لها بغض النظر عن دوافعها، وتوقيتها، ومكانها، وهوية مرتكبيها. ويؤكدان ضرورة توحيد الجهود ووضع نهج شامل إزاء منع الإرهاب ومكافحته وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، ويشددان على عدم جواز توجيه اتهامات كاذبة ضد أجهزة الدول يمكن أن تقوض الجهود الدولية المبذولة في مكافحة الإرهاب. كما أنهما يدعمان تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بطريقة متكاملة ومتوازنة.

11 - ويؤكد الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية أن على الدول الوفاء بالالتزامات الدولية المتعلقة بحصانة الدول وممتلكاتها ومسؤوليها في جميع الأوقات، وأن انتهاكات هذه الالتزامات لا تتوافق مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وقد تسهم في تصعيد حدة التوترات.

12 - ويعتزم الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية التصدي للنُهج الانفرادية غير المشروعة إزاء تسوية الأزمات في جميع أنحاء العالم، وكذلك العمل بنشاط على الترويج للنُهج المتعددة الأطراف والجماعية العادلة التي تقوم على مبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالميا لتسوية القضايا العالمية والإقليمية الملحّة. ويرفض الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية المفاهيم التي تحاول تقويض النظام الدولي القائم على القانون الدولي.

13 - ويعتزم الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية، تمشيا مع علاقة الشراكة الاستراتيجية التي تربطهما، على مواصلة توطيد تعاونهما في دعم القانون الدولي وتعزيزه وفي إقامة نظام دولي عادل ومنصف يستند إلى القانون الدولي.

حُرِّرَ في موسكو، في 16 حزيران/يونيه 2020.

نيابة عن وزير خارجية	نيابة عن وزير خارجية
الاتحاد الروسي	جمهورية إيران الإسلامية
سيرغي فيكتوروفيتش لافروف	محمد جواد ظريف